سلسلة روائع التراث اللغوي
(٤)

ذم الخطأ في الشعر

لابن فارس اللغوي
(٣٩٥هـ)

حققه وقدم له وعلق عليه
الدكتور رمضان عبد التواب
أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر
مكتبة الخانجي بمصر
١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م

رقم الإيداع ١٥٥٣/١٩٨٠

المطبعـــة العربية الحديثـــة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية
تليفـــون : ٨٢٦٢٨٠ القـــاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الصواب والخطأ فى اللغة

ليس فى اللغة صواب مطلق ، ولا خطأ مطلق ، وإنما هى مسألة عرفية بحتة ؛ فالخطأ اللغوى هو مخالفة المألوف الشائع من الكلام فى عصر من العصور ، لمن يتكلم بلغة ذلك العصر ، فلو أننا قلنا مثلا فى لغة التخاطب المصرية اليوم : « كنا امبُورِح فى عَرْس بُنْت الجَيْرَان » ، بمعنى : كنا بالأمس فى عرس ابنة الجيران ، لكنا مخطئين بالنسبة للغة العامية .

وكذلك الحال بالنسبة للغة الأدبية فى عصور الفصاحة ، فلها قوانينها ونظمها ، ومن خالف هذه القوانين ، وتلك النظم ، فهو مخطئ بالنسبة لهذه ولتلك ، ما دام يتكلم بلغة هذه العصور ، سواء أكان المتكلم من أهل هذه العصور ، كهؤلاء الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، أم من أهل العصور اللاحقة ، التى تقلد لغة تلك العصور القديمة .

غير أن اللغويين العرب ، أو جمهرة كبيرة منهم على الأقل ، لم يفطنوا إلى هذه الحقيقة ، فعدوا كل ما جاءنا عن العرب صحيحاً ، وهربوا من تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية ، فتكلموا عن الضرورة ، والشاذ ، والقليل ، والنادر وغير ذلك .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره « ابن السكيت » (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) فى كتابه : « إصلاح المنطق » من قوله : « وتقول : هى اللبؤة ، فهذه لغة الفصيحة . ولبوة لغة[١] » ؛ فهو هنا يعترف بكلمة : « لبوة » غير مهموزة ؛

(١) إصلاح المنطق ١٤٦

لأنها سمعت عن بعض العرب ، فهي لغة عنده . ثم يقول بعد ذلك : « وهو عامر بن لؤىّ . والعامة تقول : لوىّ ، بلا همز . وتقول : طيءٌ تفعل كذا . والعامة تقول : طىّ تفعل كذا[1] » ، فلا يعترف ابن السكيت بكلمتى : « لوىّ » و « طىّ » لأنهما لم تسمعا عن العرب ، مع أن ترك الهمز فيهما ، لا يختلف بحال من الأحوال ، عن ترك الهمز فى كلمة : « لبوة » .

كما أجاز ابن السكيت أن تقول فى الفصحى : « رثأت الميت » بدلًا من : « رثيت » و « حَلَّأْت السَّوِيق » بدلًا من : « حَلَّيت » ، و « لَبَّأْت بالحج » بدلًا من : « لبّيت » ، وما ذلك إلا لأنه سمع ذلك عن العرب ، فقال : « ومما همزته العرب ، وليس أَصله الهمز قولهم : حَلَّأْت السَّوِيق ، وإنما هو من الحلاوة . وقالوا : لبّأْت بالحج ، وأَصله : لبّيت . وقالت امرأة : رَثَأْت زوجى[2] » .

وما درى ابن السكيت أن ذلك مستوى آخر من مستويات الكلام ، فى الجاهلية ، وأن جمهرة النصوص الواردة فى الفصحى ، تخلو فيها هذه الأمثلة من الهمز ، فعلى من يحاكى الفصحى فى كلامه ، أن يبتعد عن همز هذه الأمثلة وما شابهها ، إن أراد أن يلتزم الصواب فى هذه الفصحى .

والحقيقة أنه لا بد من إعادة النظر مرة أخرى ، فى قواعد اللغويين والنحاة ، وتخليصها من هذه النوادر ، التى تخالف القواعد المطردة ، التى تشرق بوجهها الناصع ، فى جمهرة النصوص المروية لنا عن العرب القدماء فى شعرهم ونثرهم . والقرآن الكريم على قمة هذه النصوص ، يؤيدها ، ويعين على تخليصها مما شابها من صنعة النحو ، وجدل النحاة واللغويين ، الذين أجازوا مثلا : نصب الفاعل والمفعول[3] معاً ، اعتماداً على قول من قال :

---

(١) إصلاح المنطق ١٤٦

(٢) إصلاح المنطق ١٥٨

(٣) انظر همع الهوامع للسيوطى ١/١٦٥

قد سالَمَ الحَيَّاتِ منه القَدَمَا
الأُفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا(١)

مع أنه شاهد وحيد فريد ، إن صح أن عربياً قد قاله بالفعل .

غير أن النحاة واللغويين العرب ، عز عليهم تخطئة الشعراء الأقدمين ، وهم عندهم أصحاب اللغة الذين لا يخطئون ، مع مخالفتهم الصريحة فى هذا البيت أو ذاك ، لمئات الآلاف من أبيات الشعر عندهم أو عند غيرهم ، بها الظاهرة اللغوية صحيحة مطردة ، لا أمت فيها ولا اعوجاج .

وقد فطن إلى هذا الذى نقوله القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى (المتوفى سنة ٣٦٦ هـ) ، فقال : « ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدة ، تسلم من بيت أو أكثر ، لا يمكن لعائب القدح فيه ، إما فى لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه ، أو إعرابه ؟ . ولولا أن أهل الجاهلية جُدُّوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة ، والأعلام والحجة ، لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة ، ومردودة منفية . لكن هذا الظن الجميل ، والاعتقاد الحسن ، ستر عليهم ، ونفى الظنة عنهم ، فذهبت الخواطر فى الذب عنهم كل مذهب ، وقامت فى الاحتجاج لهم كل مقام(٢) » .

وبعد أن يذكر الجرجانى مجموعة كبيرة من أغلاط الشعراء ، يقول : « ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن ؛ تارة بطلب التخفيف عند توالى الحركات ، ومرة بالإتباع والمجاورة ، وما شاكل ذلك من المعاذير المتحملة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة ، وتبينت ما راموه فى ذلك من المرامى البعيدة ، وارتكبوا لأجله من المراكب

---

(١) ينسب هذا الرجز للعجاج فى جمهرة اللغة ٣/٣٢٥ والشنتمرى ١/١٤٥ وهو فى ملحق ديوانه ص ٨٩ كما ينسب للمساور بن هند العبسى فى اللسان (ضرزم) ١٥/٢٤٩ والأشباه والنظائر ٣/١٨٤ ولأبى حيان الفقعسى فى العينى على هامش الخزانة ٤/٨٠ ولعبد بنى عبس فى سيبويه ١/١٤٥ وانظر أيضاً خزانة الأدب ٤/٥٧٣ والدرر اللوامع ١/١٤٤

(٢) الوساطة بين المتنبى وخصومه ٥

الصعبة ، التي يشهد القلب أن المحرك لها ، والباعث عليها ، شدة إعظام المتقدم والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد ، وألفته النفس [1] » .

وعلى هذا النحو لا يصح أن يقاس على الضرورة الشعرية ، فى نظرنا . والضرورة الشعرية ، عند جمهور العلماء العرب ، عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد فى الشعر ، سواء أُلجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن أو بالقافية ، أم لم يُلجأ [2] .

وهم بهذا التعريف ، يبعدون بالضرورة الشعرية عن معناها اللغوى ، وهو : « الاضطرار » ، مما يجعل قبول رأيهم هذا ضرباً من إلغاء التفكير المنطقى ، والتحكم بغير دليل أو برهان ؛ فإن الضرورة الشعرية فى نظرنا ، ليست فى كثير من الأحيان ، إلا أخطاء غير شعورية فى اللغة ، وخروجاً على النظام المألوف فى العربية ، شعرها ونثرها ؛ بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة فى الشعر والنثر على سواء . غاية ما هنالك ، أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولا بموسيقى شعره ، وأنغام قوافيه ، فيقع فى هذه الأخطاء ، عن غير شعور منه .

ويقوى رأينا هذا ما يذكره « أبو هلال العسكرى » حين يقول عن الضرورة : « وإنما استعملها القدماء فى أشعارهم ؛ لعدم علمهم بقباحتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة ، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت ، وبهرج منها المعيب ، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها [3] » .

والدليل على هذا الذى نقوله كذلك ، أننا نجد من هؤلاء الشعراء ، من إذا فُطِّن بخطئه ، أو فطن هو إليه ، غيَّره . وكلنا نعرف قصة النابغة الذبيانى ، فى إقوائه فى قصيدته ، التى نظمها فى المتجردة ، زوجة النعمان بن المنذر ، والتى مطلعها :

من آل مَيَّةَ رائحٌ أَو مُغْتَـدِ ... عَجْلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُـزَوَّدِ

(١) الوساطة بين المتنبى وخصومه ٩
(٢) انظر فى ذلك : خزانة الأدب ١/٤ والاقتراح ١٢ والأشباه والنظائر ١/٢٢٤
(٣) الصناعتين ١٥٠

يقول فيها النابغة :

زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غَداً
وبذاكَ خَبَّرَنا الغرابُ الأَسْوَدِ

ويزعم الرواة أن النابغة قال هذا البيت ، بضم الدال من كلمة : « الأسود » ولكن المعقول أن يكون كسرها ؛ لينسجم الروى وموسيقى الأبيات ، ويكون بذلك قد أخطأ فى قواعد اللغة ؛ بسبب انشغاله بموسيقى الشعر ، وأنغام القوافى .

والدليل على هذا ما قاله : « ابن السكيت » شارح ديوان النابغة الذبيانى ؛ فقد روى عن ابن الأعرابى والأثرم قولها : « بلغنا أن النابغة كان أقوى فى قوله : من آل مية رائح أو مغتد ؛ فورد يثرب فأنشدها ، فقالوا له : أقويت ، فلم يعرف ما عابوا ، فألقوا على فم قينة لهم : وبذاك خبرّنا الغرابُ الأسودِ ، فقالوا لها : رتِّليه ، ومدِّيه ، فقالت : مغتدى ، ثم قالت : الغرابُ الأسودُ ، ففطن[1] » . وقد غير النابغة البيت فى عقب ذلك فجعل عجزه : « وبذاك تَنْعابُ الغرابِ الأسودِ » .

ومثل ذلك ما رواه « ابن سلام » فى كتابه : « طبقات فحول الشعراء » ، من أن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، عاب الفرزدق ، عند ما سمعه يقول من قصيدة له :

مستقبلين شمالَ الشامِ تضربُنا
بحاصبٍ كنَديفِ القُطنِ مَنْثُورِ
على عمائمنا تُلْقَى وأَرْحُلُنا
على زواحِفَ تُزْجَى مخُّها رِيرِ

فقال له ابن أبى إسحاق : أسأت ، إنما هى : « رِيرُ » ، وكذلك قياس

(١) ديوان النابغة الذبيانى ٢٩ وانظر كذلك طبقات فحول الشعراء ٦٧ — ٦٨ والموشح ٤٥ وما بعدها .

النحو فى هذا الموضع . فلما ألح على الفرزدق ، وفطن هذا إلى خطئه ، غير البيت ، فجعل عجزه : « على زواحفَ نزجيها محاسير[1] » .

وتحدثنا الرواة بأن الإقواء كثر فى شعر النابغة وبشر بن أبى خازم ، وغيرهما من الفحول ؛ فيقول : « ابن السكيت » فى شرحه لديوان النابغة : « قال الأثرم : حدثنا أبو عبيدة ، قال : حدثنا أبو عمرو بن العلاء ، قال : فحلان من العرب الشعراء ، كانا يقويان : النابغة وبشر بن أبى خازم ؛ فأما النابغة فمنذ دخل يثرب ، غُنِّى بشعره ، فلم يعد إلى الإقواء . وأما بشر ، فقال له سوادة أخوه : إنك تُقْوِى فقال : وما الإقواء ؟ . فأنشده :

ألم تَـرَ أن طـولَ الدَّهـرِ يُبْـلِي
ويُنْسِي مثـلَ مـا نُسِيَتْ جُـذَامُ
وكانـوا قومَنَـا فَبَغَـوْا علينـا
فسُقنـاهُمْ إلى بلـدِ الشَّـآمِ

فرفع البيت الأول ، وخفض الثانى ، فلم يعد إليه[2] » .

كما يقول الفيروزابادى : « وأقوى الشعر ، خالف قوافيه ، برفع بيت وجر آخر ، وقلَّت قصيدة لهم بلا إقواء[3] » . وقد يكون الفيروزابادى مغالياً فى ادعائه قلة القصائد الخالية من الإقواء ، ولكن كلامه يشير إلى أن الخطأ النحوى ، كان يقع فى شعر الفحول كذلك .

كل هذا وغيره ، يدل على أن « الضرورة الشعرية » ليست إلا مخالفة للمألوف فى الشعر والنثر ، بسبب انشغال الشاعر ، فى كثير من الأحيان ، بالموسيقى الشعرية ، فى الوزن والقافية .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١٧ وانظر كذلك أخبار النحويين البصريين للسيرافى ٢١ والموشح ١٥٦ وما بعدها .

(٢) ديوان النابغة الذبيانى ٢٩ / ٣٠

(٣) القاموس المحيط (قوى) ٣٨١/٤ وفى الخصائص ٢٤٠/١ : « وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لاتستنكر الإقواء ، ويقول : قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء ، ويعتل لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شعر قائم برأسه » .

وقد أعجبني قول «القزاز القيرواني» ، وهو يعلق على بيت النابغة السابق ، فيقول : «وهذا من أقبح العيوب ؛ لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط ، وقلة المعرفة به ، وأنه يجاوز طبعه ، ولا يشعر به ، ألا ترى أن النابغة غُنِّي له به ، فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع ، فطن له ، ورجع عنه[1]» ! .

وهذا ابن شرف القيرواني (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) ، يرى كذلك أن الشعراء يخطئون ، وأن «من عيوب الشعر اللحن ، الذي لا تسعه فسحة العربية ؛ كقول جرير :

ولـو وَلَـدتْ لعنـزةَ جَـرْوَ كلب
لسُـبَّ بذلك الجَـرْوِ الكلابا

فنصب (الكلاب) بغير ناصب ، وقد تحيَّل له بعض النحويين بكلام كالضريع ، لا يسمن ولا يغني من جوع . وكقول الفرزدق :

وعضُّ زمـانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ
مـن المـال إلا مُسْحَتًـا أو مجلَّفُ

فرفع (مجلف) وحقه النصب . وقد تحيَّل بعض النحويين أيضاً للفرزدق على وجه ، الإقواء أحسن منه ، فاحذر منه ، وإياك وما يعتذر منه[2]» .

وقد جرى ابن فارس في كثير من مؤلفاته اللغوية على هذا المذهب . وما أجمل قوله في كتابه «الصاحبي» : «ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر أن يأتي في شعره بما لا يجوز . . . وما جعل الله الشعراء معصومين ، يـوَقَّوْن الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود[3]» .

---

(١) ضرائر القزاز ٥٦
(٢) أعلام الكلام لابن شرف ٣٧
(٣) الصاحبي ٢٧٥ وانظر المزهر ٢/٤٩٨

وعلى ذلك مذهبه فى رسالته التى نقدمها هنا ؛ إذ يقول فيها : « فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقيم شعره . قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً ، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟ . ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر ، اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو بسيف، إلى أن يقول فى شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره » .

وعلى ذلك ، فلا صحة لما يتردد على ألسنة القوم ، من أن الضرورة الشعرية ، رخصة للشاعر ، يرتكبها متى أراد ؛ لأن معنى هذا الكلام ، أن الشاعر يباح له عن عمد مخالفة المألوف من القواعد ، وهو ما يتعارض مع ا وصل إلينا ، من أخبار الشعراء فى القديم . والله أعلم .

وصف المخطوطات

اعتمدنا فى تحقيق هذا الكتاب على ما يلى :

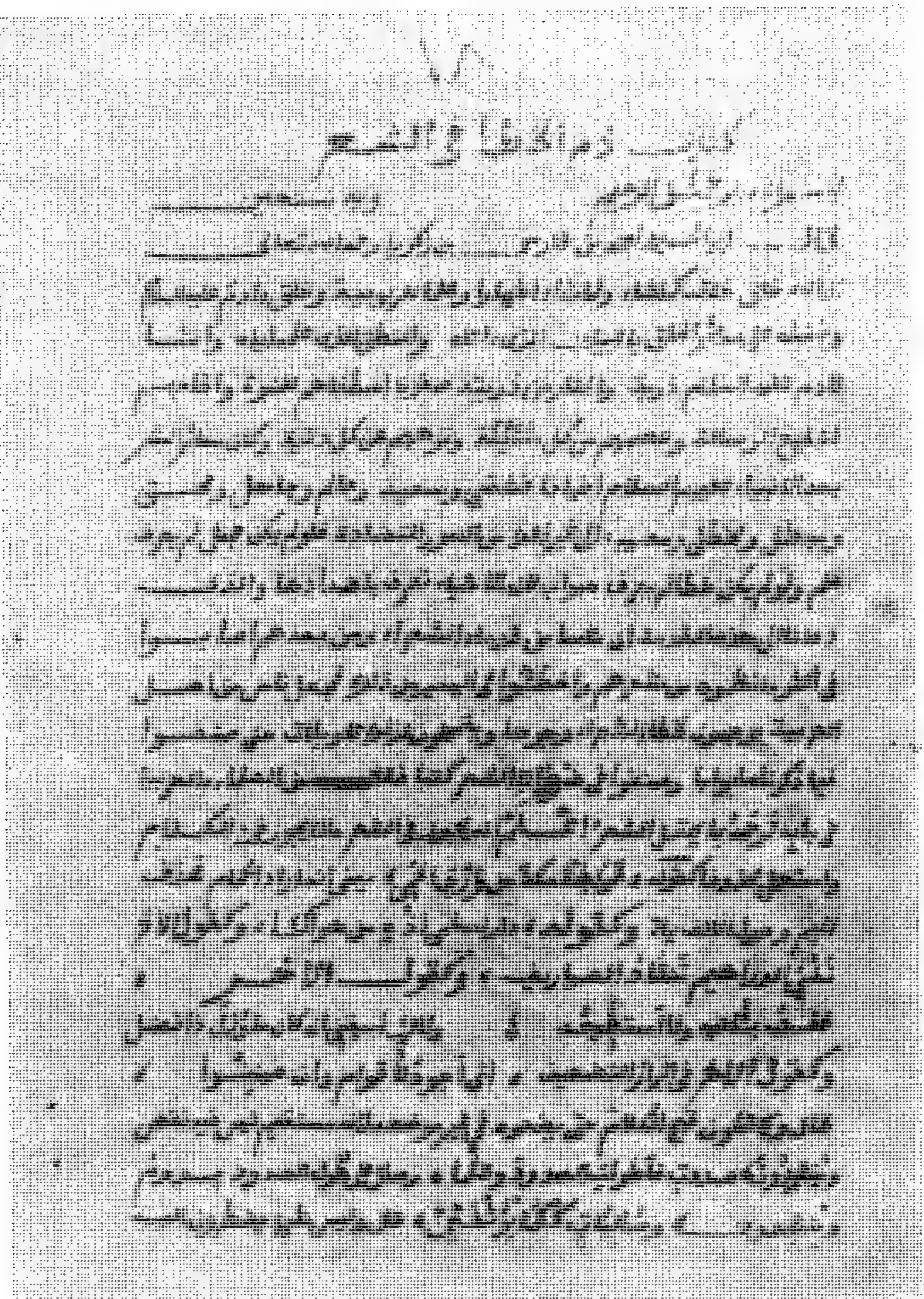
١ ــ نسخة (ك) : وهى مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٨١ صرف ، مقاس ١٧ × ١٠ سم . وتقع فى ثلاث صفحات ، فى كل صفحة ٢٣ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد ١٢ كلمة . وهى مكتوبة بخط نسخى ، قليل الضبط بالشكل ، وليس بها تاريخ للنسخ ، ولا اسم للناسخ .

٢ ــ نسخة (ب) : وهى مخطوطة بمكتبة برلين برقم ٧١٨١ ومقاسها ١٦ × ٩ سم . وتقع فى ثلاث صفحات ، بخلاف صفحة العنوان . وفى كل صفحة ٢٥ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد ٩ كلمات . وهى مكتوبة بخط نسخى قليل الضبط بالشكل ، وعلى هوامشها تعليقات وتصحيحات مفيدة . وعلى الهامش الأيسر لصفحة العنوان : « فى ملك الفقير حسن الجبرتى عفا الله عنه بمنه » ، وتحته خاتم بهذا الاسم أيضاً . وأغلب الظن أن مالك هذه النسخة ، كان هو والد « عبد الرحمن الجبرتى » ، المؤرخ المشهور ، وكان من علماء الأزهر ، توفى سنة ١١٨٨ هـ[١] .

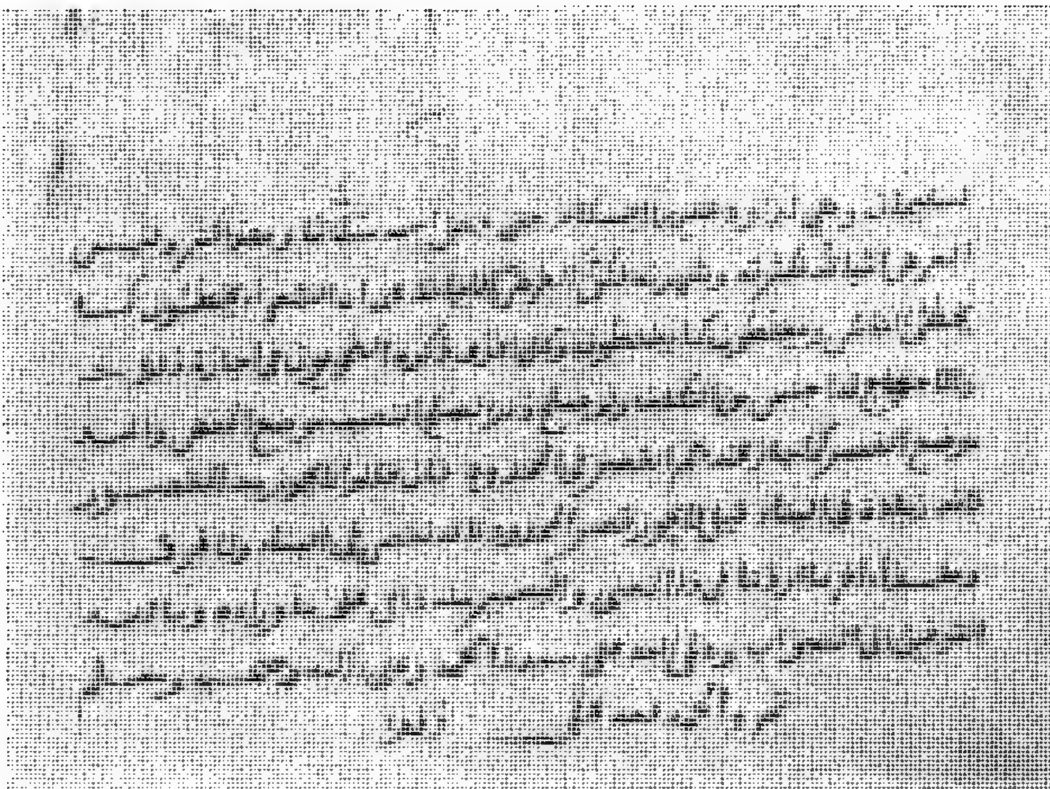
٣ ــ المطبوعة : وهى من نشر مكتبة القدسى ، سنة ١٣٤٩ هـ ، طبعها مع رسالة : « الكشف عن مساوئ المتنبى » للصاحب بن عباد . وهى نشرة تخلو من التحقيق العلمى ، ولا تفطن إلى ما فى أصلها من الأخطاء والتحريفات ، ولم يشر ناشرها إلى أصلها المخطوط . وهى تختلف فى شىء غير قليل عن نسخة (ك) مما يستبعد معه ، أن تكون مأخوذة عنها .

وفيما يلى بعض صور المخطوطتين :

(١) الأعلام للزركلى ٢/١٩٢ وانظر كذلك عجائب الآثار للجبرتى ٣/٦٥ وما بعدها .



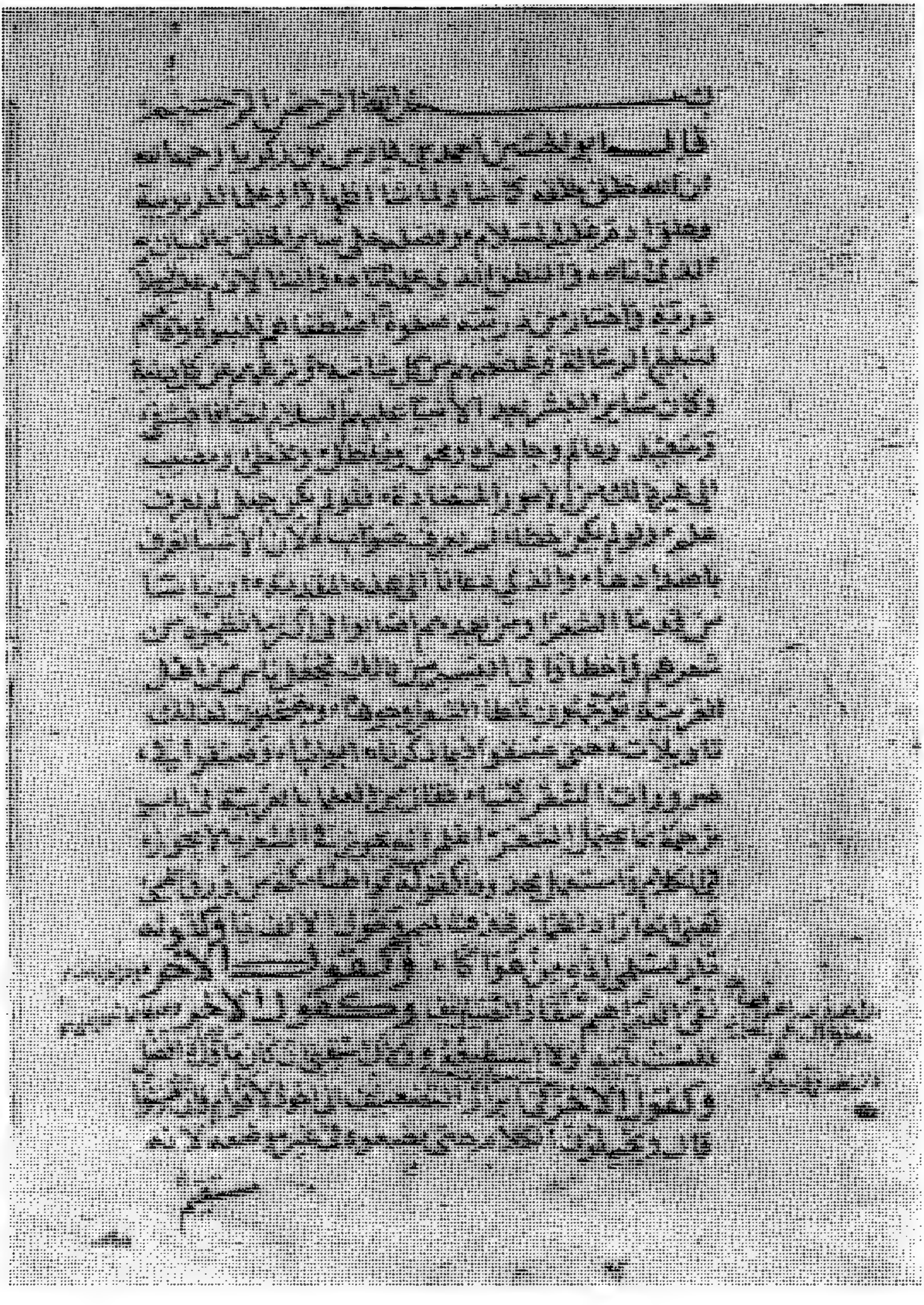
الصفحة الأولى من مخطوطة (ك)



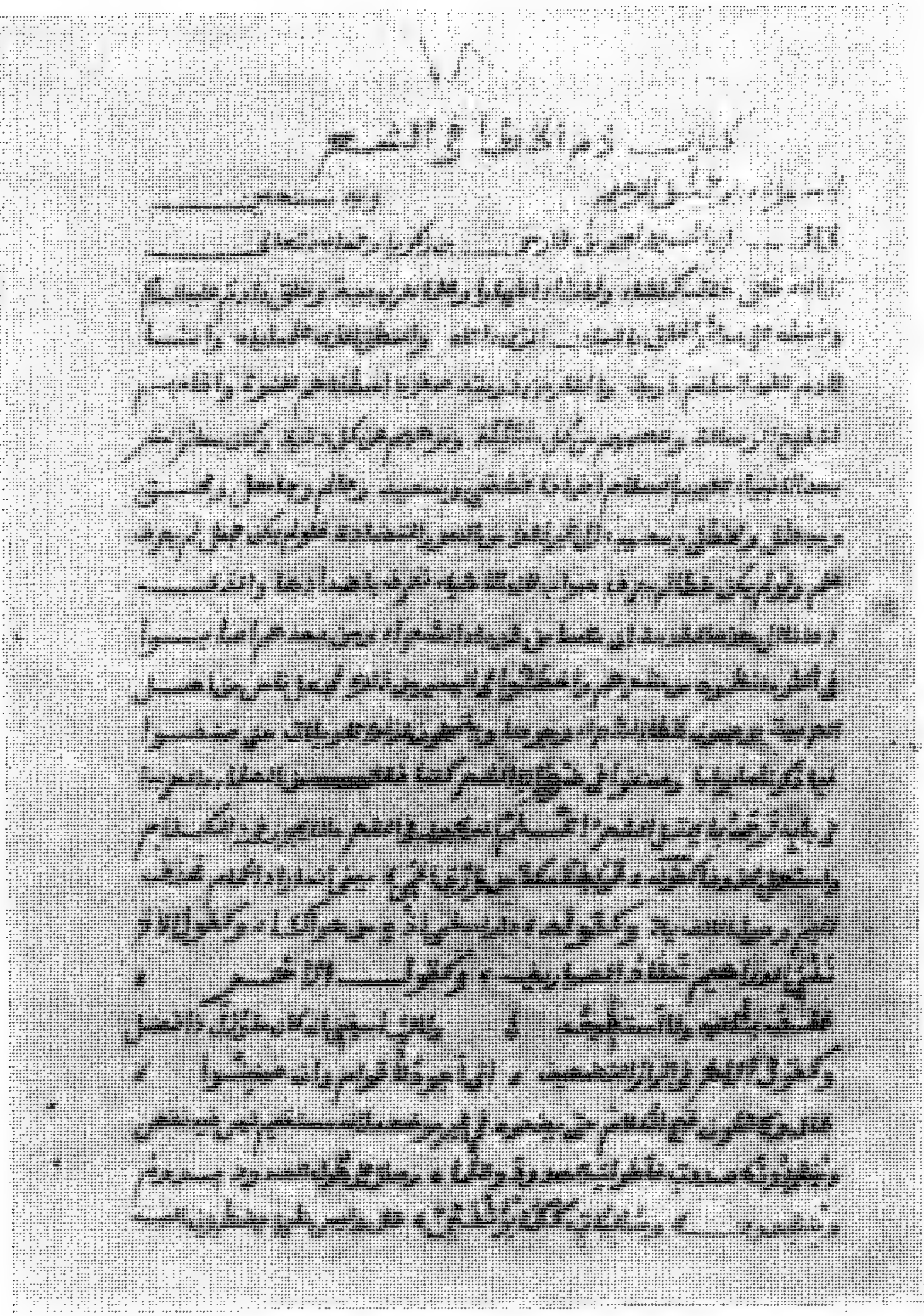
الصفحة الأخيرة من مخطوطة (ك)



صفحة العنوان من مخطوطة (ب)


بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من مخطوطة(ب)



الصفحة الأولى من مخطوطة (ك)

بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين [1]]

قال أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، رحمه الله تعالى[2] :

إن الله خلق خَلْقه ، كما شاء ، ولما شاء ؛ إظهارًا وعَلَمًا للربوبية ، وخلق آدم عليه السلام ، وفضّله على سائر الخلق ، بالبيان الذى آتاه ، والنطق الذى علّمه إياه ، وأنشأ لآدم عليه السلام ذرية ، واختار من ذريته صفوة ، اصطفاهم للنبوة ، وأقامهم لتبليغ الرسالة ، وعصمهم من كل شائنة[3] ، ونزّههم عن كل دنيّة .

وكان سائر البشر ، بعد الأنبياء عليهم السلام ، أخيافا[4] ؛ فشقىّ وسعيد ، وعالم وجاهل ، ومُحِقّ ومبطل ، ومخطئٌ ومصيب ، إلى غير ذلك من الأُمور المتضادة ؛ فلو لم يكن جهلٌ ، لم يُعرف عِلم ، ولو لم يكن خطأ ، لم يعرف صواب ؛ لأَن الأَشياءَ تعرف بأَضدادها .

والذى دعانا إلى هذه المقدمة ، أَن ناسًا من قدماءِ الشعراءِ ، ومن بعدهم ، أَصابوا فى أَكثر ما نظموه من شعرهم ، وأَخطأُوا فى اليسير من ذلك ؛ فجعل ناس من أَهل العربية ، يوجّهون لخطإِ الشعراءِ وجوهًا ، ويتمحّلون لذلك تأْويلات[5] ؛ حتى صنعوا فيما ذكرناه أَبوابا ، وصنفوا

(١) مابين المعقوفين زيادة من ك.

(٢) كلمة : « تعالى » ليست فى ب .

(٣) فى ب « شانية » وفى المطبوعة « شائنة » .

(٤) الأخياف : المختلفون . انظر الصحاح (خيف) ١٣٥٩/٤

(٥) انظر كتابنا : فصول فى فقه العربية ١٤٤

فى ضرورات الشعر كتباً ؛ فقال من العلماء بالعربية ، فى باب ترجمه بما يحتمل الشعر[1] : اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ، واستعمل محذوفاً[2] ، كقوله :

قواطنًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِى[3]

يعنى أنه أراد : « الحمام » فحذف الميم ، وحوّل الألف ياءً.

وكقوله :

دارٌ لسَلْمَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا[4]

وكقول الآخر :

... ...
نَفْىَ الدَّاراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّياريفِ[5]

(١) يقصد بذلك سيبويه . والباب فى كتابه ١/٨ – ١٣

(٢) الذى فى سيبويه : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام ، من صرف مالاينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً » .

(٣) البيت للعجاج فى ديوانه ق ٣٥/٤٧ ص ٥٩ وشرح ابن يعيش ٦/٧٤ ؛ ٦/٧٥ وتأويل مشكل القرآن ٢٣٧ وتهذيب الألفاظ ٤٤٥ وسيبويه والشنتمرى ١/٨ والعينى على الخزانة ٤/٢٨٥ ؛ ٤/٥٥٤ واللسان (ألف) ١٠/٣٥٤ (خم) ١٥/٤٨ (قطن) ١٧/٢٢٢(منى) ٢٠/١٦٢ وأمالى القالى ٢/٢٠٢ وسيبويه ١/٥٦ والعمدة ٢/٢٠٨ والمحتسب ١/٧٨ والدرر اللوامع ١/١٥٧ وسر الفصاحة ٧٤ والعينى على الأشمونى ٣/١٨٣ وهو بلا نسبة فى الإنصاف٢٩٩ وضرائر القزاز ٩٥ والعقدالفريد٤/١٨٥والموشح ١٤٨ومقاييس اللغة ١/١٣١ والخصائص ٣/١٣٥ والأشمونى ٣/١٨٣ ويروى البيت فى بعض هذه المصادر : « أوالفامكة » .

(٤) البيت بلانسبة فى سيبويه ١/٩ والخصائص ١/٨٩ وخزانة الأدب ٢/٣٩٨ ؛ ٣/٤٤٣ والانصاف ٤٠٠ وشرح الشافية ٢/٣٤٧ وشرح شواهد الشافية ٤/٢٩٠ وهمع الهوامع ١/٦١ والدرر اللوامع ١/٣٦ والموشح ١٤٧ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٠٨ واللسان (ها) ٢٠/٢٦٦ وفيها كلها : « دار لسعدى » .

(٥) عجز بيت للفرزوق فى ديوانه ص ٥٧٠ وصدره : « تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة». والبيت له فى الشنتمرى ١/١٠ وعبث الوليد ٢٧ وفيهما كما فى الديوان : « الدراهم » . وهو بروايتنا هنا فى الخزانة ٢/٢٥٥ والعينى على الخزانة ٣/٥٢١ وسر صناعة الإعراب ١/٢٨ =

وكقول الآخر :

فلستُ بآتيهِ ولا أَستطيعُهُ
ولاكِ ٱسْقِنِى إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ[(١)]

وكقول الآخر فى إبراز التضعيف :

... ...
أَنِّى أَجودُ لأَقوامٍ وإِنْ ضَنِنُوا[(٢)]

قال : «ويحتملون قبح الكلام ، حتّى يضعوه فى غير موضعه ؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقص[(٣)]» ، وينشدون :

= والكامل ١/٢٥٣ وجمهرة اللغة ٢/٣٥٦ وضرائر القزاز ٩٧ وبرواية : « الدنانير » فى سيبويه ١/١٠ وهو بلانسبة فى اللسان (نقد) ٤/٤٣٦ والوساطة ٤٦٨ وأسرار العربية ٤٥ والمقتضب ٢/٢٥٨ والعينى على الخزانة ٤/٥٨٦ وشمس العلوم ٢/١١٨ والعمدة ٢/٢١٢ وشواهد التوضيح ٢٣ وأمالى ابن الشجرى ١/١٤٢ ؛ ٢/٩٣ ؛ ٢/١٥٧ والإنصاف ١٦؛٧٩ وتلقيب القوافى ٦٣ وعجزه بلانسبة كذلك فى شرح الحماسة ١٤٧٧ والخصائص ٢/٣١٥ والأشمونى ٢/٢٨٩

(١) البيت للنجاشى الحارثى فى حماسة ابن الشجرى ق ٧/٦٣٩ ص ٧١٨ والمعانى الكبير ١/٢٠٧ وأمالى ابن الشجرى ١/٣٨٥ والتوجيه للرمانى ٩ وسيبويه والشنتمرى ١/٩ وخزانة الأدب ٤/٣٦٧ وأمالى المرتضى ٢/٢١١ وشرح شواهد المغنى ٢٣٩ والمنصف ٢/٢٢٩ والموشح ١٤٧ وبلانسبة فى مادة (لكن) من الصحاح ٦/٢١٩٦ واللسان ١٧/٢٧٦ وضرائر القزاز ٩٢ والوساطة ٤٥٤ والإنصاف ٤٠٠ واللامات ١٧٨ والعقد الفريد ٤/١٨٥ والأشمونى ١/٢٧١ والخزانة ٢/٤٠٠ وعجزه بلا نسبة فى الخصائص ١/٣١٠ وشرح ابن يعيش ٩/١٤٢ وتأويل مشكل القرآن ٢٣٥ .

(٢) البيت لقعنب بن أم صاحب فى مختارات ابن الشجرى ص ٨ وسيبويه والشنتمرى ١/١١ ؛ ٢/١٦١ والحماسة البصرية ٢/٧٦ والصناعتين ١٥٠ والخصائص ١/١٦٠ والموشح ١٤٨ والتنبيه للبكرى ٨٢ ودرة الغواص ٥٢ وشرح شواهد الشافية ٤/٤٩٠ والمنصف ١/٣٣٩؛ ٢/٣٠٣ ونوادر أبى زيد ٤٤ واللسان (ضنن) ١٧/١٣٠ (ظلل) ١٣/٤٤٦ وهو بلانسبة فى المقتضب ١/٢٥٣ ؛ ٣/٣٥٤ والمنصف ٢/٦٩ وشرح الشافية ٣/٢٤١ والمحكم ٢/٣٨٧ وضرائر القزاز ١٣٢ وعجزه بلانسبة فى المقتضب ١/١٤٢ وشرح ابن يعيش للمفصل ٣/١٢ والخصائص ١/٢٥٧ والوساطة ٤٦٦ .

(٣) النص فى كتاب سيبويه ١/١٢

صَــدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّـــدودَ وَقَلَّمــا
وِصــالٌ على طول الصُّـــدودِ يدومُ[(1)]

وينشدون :

وَصَاليــاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[(2)]

قال : «وليس شيءٌ يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون له[(3)] وجهاً . وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره[(4)] » . هذا كله قول سيبويه .

قال ابن فارس : ولم يكن قصدى لذكره إفرادًا له فى هذا الباب ، دون سائر أَهل العربية من الكوفيين والبصريين ، لأَن كلاًّ أَو الأَكثر [وقعوا فى مثل ذلك[(5)]] .

---

(١) ينسب البيت لعمر بن أبى ربيعة فى سيبويه ١/١٢ وليس فى ديوانه ، وينسب للمرار الفقعسى فى الشنتمرى ١/١٢ وخزانة الأدب ٤/٢٨٧ وشرح شواهد المغنى ٢٤٤ وللمرار الأسدى فى أمالى ابن الشجرى ٢/٢٤٤ وبلا نسبة فى سيبويه والشنتمرى ١/٤٥٩ والخصائص ١/٢٥٧ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٣٩ والإنصاف ٩٣ ومادة (طول) من اللسان ١٣/٤٣٧ والتاج ٧/٤٢٣ والمقتضب ١/٨٤ والمنصف ١/١٩١ ؛ ٢/٦٩ ومغنى اللبيب ١/٣٠٧ والاقتضاب ٤٠٦ وشرح ابن يعيش ٧/١١٦ وصدره بلانسبة فى المحتسب ١/٩٦ والخصائص ١/١٤٣

(٢) البيت لخطام المجاشعى فى سيبويه والشنتمرى ١/١٣ ؛ ١/٢٠٣ ؛ ٢/٣٣١ وفصل المقال ٨٨ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ٣٥١ وجمهرة اللغة ٣/٢١٩ وخزانة الأدب ١/٣٦٧ والعينى على هامش الخزانة ٤/٥٩٢ وشرح شواهد الشافية ٤/٥٩ والاقتضاب ٤٣٠ وشرح شواهد المغنى ١٧٢ والمؤتلف للآمدى ١٦٠ واللسان (رنب) ١/٤١٩ (ثفا) ١٨/١٢٣ وهو بلانسبة فى خزانة الأدب ٢/٣٥٣ ؛ ٤/٢٧٠ ؛ ٤/٢٧٣ واللسان (أثف) ١٠/٣٤٥ ومجالس العلماء ٧٢ ومجالس ثعلب ١/٣٩ وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٢ ؛ ١/٣٠٠ والمنصف ١/١٩٢ ؛ ٢/١٨٤ ؛ ٣/٨٢ والمحتسب ١/١٨٦ والمقتضب ٢/٩٧ ؛ ٤/١٤٠ ؛ ٤/٣٥٠ وروح المعانى للألوسى ٢٥/١٧ وتفسير أرجوزة أبى نواس ٧٢ والخصائص ٢/٣٦٨ وشرح ابن يعيش ٨/٤٢ والصحاح (ثفا) ٦/٢٢٩٣ وأدب الكاتب ٥٣٥ ؛ ٦٣١ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ٤٠٨ وشرح شواهد الكشاف ٢٤٩ واللسان (عصف) ١١/١٥٣ والمزهر ١/٢٢٣ وأسرار العربية ٢٥٧ وشرح القصائد السبع ٢٤٢ والصاحبى ٥٦ وبعده فى الأخير : « وكل ذامن أغاليط من يغلط والعرب لاتعرفه » .

(٣) كذا فى المخطوطتين والمطبوعة ، والذى فى سيبويه ١/١٣ : « يحاولون به » .

(٤) فى كتاب سيبويه ١/١٣ : « أكثر من أن أذكره لك هنا ، لأن هذا موضع جمل » !

(٥) مابين المعقوفين زيادة لازمة لتمام المعنى . وقد خمنها كذلك المعلق على هامش ب .

قال ابن فارس : فيقال لجماعتهم : ما الوجه فى إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعر ؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب ؟ ولِمَ لا يجوز لواحد منا أن يقول لآخر : «لست أقصدك ولاكِ اقصدنى أنت» ، وأن يقول لمن يخاطبه : «فعلتُ هذا ككما[1] فعلتَ أنت كذا» ؟ .

فإن قالوا : لأنَّ الشعراءَ أُمراءُ الكلام[2] . قيل : ولِمَ لا يكون الخطباء أُمراءَ الكلام ؟ . وهَبْنَا جعلنا الشعراءَ أمراءَ الكلام ، لِمَ أَجَزْنا لهؤلاء الأُمراءِ أن يخطئوا ويقولوا ما لم يقله غيرُهم ؟ .

فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ؛ لأنَّه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك ، لم يستقم شعره . قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعراً ، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ؟ . ونحن لم نَرَ ، ولم نسمع بشاعر ، اضطره سلطان ، أو ذو سطوة ، بسوط ، أو سيف ، إلى أن يقول فى شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره .

فإن قالوا : إن الشاعر يَعِنُّ له معنى ، فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب . قيل لهم : هذا اعتذار أقبح وأعيب . وما الذى يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتاً على الصواب ، أن يتجنب ذلك البيت المعيب ، ولا يكون فى تجنبه ذلك ، ما يوقع ذنباً ، أو يُزْرِى بمروءة ؟ . ومن ذا الذى اضطر الفرزدق إلى قوله :

---

(١) فى المطبوعة : «الحكا» وهو تحريف .

(٢) ممن قال بهذا ابن فارس نفسه فى كتابه الصاحبى ٢٧٥ وإن خص ذلك بعدم اللحن فى الإعراب ، وإزالة الكلمة عن نهج الصواب ؛ فقال : «والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ، ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، يومئون ويشيرون ، يختلسون ، يعيرون ويستعيرون . فأما لحن فى إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك» . وانظر المزهر ٢/٤٧١ .

وعَضُّ زمان يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ
من المالِ إلا مُسْحَتًا أَو مُجَلَّفُ(١)

إلى أَن قال :

مــن قتــل وأمــا أس(٢)

ولو أنه أَعرض عن هذا الملحون المعيب ، لكان أَحرى به ، مع قوله :

تَرَى النَاسَ ما سِرنا يسيرون خَلفنا
وإنْ نحنُ أَوْمَأْنَا إلى النــاسِ وَقَفُوا(٣)

ومن ذا الذى اضطر القائل إلى أَن يقول :

كأَنَّا يومَ قُــرَّى إنمــا نقتُلُ إيَّانَا(٤)

(١) البيت فى ديوانه ٥٥٦ والإبدال لأبى الطيب ٢٠٩/١ ؛ ٧٠/٢ ومادة (سحت) من الصحاح ٢٥٢/١ واللسان ٣٤٦/٢ والتاج ٥٥١/١ ومادة (جلف) من الصحاح ١٣٣٨/٤ واللسان ٣٧٥/١٠ وجمهرة اللغة ٤/٢ ؛ ١٠٧/٢ ؛ ٤٣٦/٣ والأضداد لأبى الطيب ٢١٤/١ والمقاييس ٤٧٥/١ ؛ ١٤٣/٣ ولحن العوام ١٣٩ والبارع ١٣٠ والموشح ١٦٠ والمخصص ٢٣٦/١٢ والمحكم ٢٣٧/٢ ؛ ١٢٩/٣ وأعلام الكلام ٣٧ والنقائض ٥٥٦ والإنصاف ١٢١ والخصائص ٩٩/١ والوساطة ٦ والفرق بين الضاد والظاء لابن عباد صفحة ٥ وخزانة الأدب ٣٤٧/٢ وشروح سقط الزند ١٢٧/١ وجمهرة أشعار العرب ٨٧٢ وطبقات فحول الشعراء ٢١ وفى بعض هذه المصادر : « أو مجرف » .

(٢) هذا مافى المخطوطتين ! وأما المطبوعة ففيها : « وما أسر » ! ولم أعثر على البيت المطلوب فى شعر الفرزدق ، ولا فيما رأيت من المصادر .. !

(٣) البيت فى ديوانه ٥٦٧ وجمهرة أشعار العرب ٨٧٧ والإبدال لأبى الطيب ٦٠/١ واللسان (وبأ) ١٨٥/١ والقلب والإبدال لابن السكيت ١٢

(٤) البيت لذى الإصبع العدوانى فى خزانة الأدب ٤٠٧/٢ وتهذيب الألفاظ ٢١٠ وشرح ابن يعيش ١٠٢/٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١ واللسان (أيا) ٣٢٣/٢٠ ولأبى بجيلة فى الخصائص ١٩٤/٢ ولبعض اللصوص فى سيبويه والشنتمرى ٣٨٣/١ وشرح ابن يعيش ١٠١/٣ وبلا نسبة فى الإنصاف ٤٠٩ والضرائر للقزاز ١٧٤ وإعراب ثلاثين سورة ٢٥ وسيبويه والشنتمرى ٢٧١/١ ودلائل الإعجاز ٣٦٣ والنبات لأبى حنيفة .

وقد أمكن أن يقول : إنما نقتل أَنفسنا ، فى غير هذا الوزن من الشعر ؛ إذ كانت أَوزان الشعر وبحوره كثيرة .

ومن ذا الذى اضطر الآخر إلى أَن يقول :

ومِحْـوَرٍ أُخْلِصَ من ماءِ اليَلَبْ(١)

حتى احتاج المتكلفون بعده إلى أَن يتـأَولوا له التأْويل بعده ؟. وأَى خطأً أَقبح من قول القائل فى صفة درع :

... ...

... ... مُحْكَمةٍ من صُنْعِ سَلَّامِ (٢)

فإنه لم يَرْضَ أن جعل الصنعة لسليمان ، وهى لداود علَيهما السلام ، حتى جعل اسمه : سَلَّاماً .

وهذا كثير . وليس الغرض إثباته لكثرته وشهرته ، لكن الغرض الإبانة عن أن الشعراء ، يخطئون كما يخطئُ الناس ، ويغلطون كما يغلطون .

وكل الذى ذكره النحويون فى إجازة ذلك ، والاحتجاج له ، جنس من التكلف . ولو صلح ذلك ، لصلح النصب موضع الخفض ، والمد موضع القصر ، كما جاز عندهم القصر فى الممدود .

---

(١) نسبه ثعلب فى مجالسه ١٣٢/١ إلى رؤبة وليس فى ديوانه . وهو بلانسبة فى اللسان (يلب) ٣٠٦/٢ والوساطة ١٤ وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٥ وجمهرة اللغة ٥٠٤/٣ والمزهر ٥٠١/٢ وبعده فى الأخير : « فظن أن اليلب حديد ، وإنما اليلب سيور تنسج فتلبس فى الحرب » .

(٢) قطعة من بيت للحطيئة فى ديوانه ق ١١/٥٠ ص ٢٢٧ وتمامه فيه :

فيه الرماح وفيه كل سابغة جدلاء محكمة من صنع سلام

وهو فى الحروف لابن السكيت ٤١ وانظر مصادر أخرى كثيرة فى هامشه ، وزد عليها : المحكم ٣٨٣/٣ والمزهر ١٨٩/١ ونهاية الأرب ٨٦/٧ والضرائر للقزاز ١٦٦

فإن قالوا : لا يجوز مد المقصور ؛ لأنه زيادة فى البناء. قيل : لا يجوز قصر الممدود ؛ لأنه نقص فى البناء ولا فرق .

وهذا آخر ما أردناه فى ذا المعنى ، واليسير منه دال على ما وراءه ، وبالله التوفيق إلى الصواب .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . تم والحمد لله على ذلك[1] .

* * *

---

(١) عبارة : « تم والحمد لله على ذلك » ليست فى ب

مصادر البحث والتحقيق

١ ــ الإبدال ، لأبى الطيب اللغوى ــ تحقيق عز الدين التنوخى ــ دمشق ١٩٦٠ .

٢ ــ أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ــ نشر محمد عبد المنعم خفاجى ــ القاهرة ١٩٥٥ .

٣ ــ أسرار العربية ، لأبى البركات بن الأنبارى ــ نشر محمد بهجة البيطار ــ دمشق ١٩٥٧ .

٤ ــ الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى ــ حيدر آباد بالهند ١٣٥٩ هـ .

٥ ــ إصلاح المنطق ، لابن السكيت ــ تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ــ القاهرة ١٩٥٦ .

٦ ــ الأضداد فى كلام العرب ، لأبى الطيب اللغوى ــ تحقيق الدكتور عزة حسن ــ دمشق ١٩٦٣ .

٧ ــ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ــ تحقيق عبد العزيز الميمنى ــ القاهرة ١٩٤١ .

٨ ــ الأعلام ، لخير الدين الزركلى ــ القاهرة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٩ .

٩ ــ أعلام الكلام ، لابن شرف القيروانى ــ نشر عبد العزيز أمين الخانجى ــ القاهرة ١٩٢٦ .

١٠ ــ الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، للبطليوسى ــ نشر عبد الله البستانى ــ بيروت ١٩٠١ .

١١ ــ الاقتراح فى علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطى ــ حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .

١٢ ــ الأمالى ، لابن الشجرى ــ حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .

١٣ ــ أمالى الشريف المرتضى ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ القاهرة ١٩٥٤ .

١٤ – الأمالى ، لأبى على القالى – بولاق ١٣٢٤ هـ .
١٥ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات بن الأنبارى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٥٣ .
١٦ – البارع فى اللغة ، لأبى على القالى – قطعة مصورة نشرها فولتون – لندن ١٩٣٣ .
١٧ – تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدى – القاهرة ١٣٠٦ هـ .
١٨ – تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة الدينورى – تحقيق السيد صقر – القاهرة ١٩٥٤ .
١٩ – تفسير أرجوزة أبى نواس – صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى – تحقيق محمد بهجة الأثرى – دمشق ١٩٦٦ .
٢٠ – تلقيب القوافى ، لكيسان – نشر المستشرق « رايت » فى كتاب : جرزة الحاطب وتحفة الطالب – ليدن ١٨٥٩ .
٢١ – التنبيه على أوهام القالى فى أماليه ، للبكرى – القاهرة ١٩٢٦ .
٢٢ – تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت – نشر لويس شيخو – بيروت ١٨٩٥ .
٢٣ – تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهرى – تحقيق عبد السلام هارون وآخرين – القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ .
٢٤ – توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، المنسوب للرمانى – تحقيق سعيد الأفغانى – دمشق ١٩٥٨ .
٢٥ – جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى – تحقيق على محمد البجاوى – القاهرة ١٩٦٧ .
٢٦ – جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزدى – تحقيق كرنكو – حيدر آباد بالهند ١٣٤٤ – ١٣٥١ هـ .
٢٧ – الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٦٩ .
٢٨ – الحماسة البصرية – لصدر الدين بن أبى الفرج البصرى – تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد – حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ .

٢٩ — الحماسة لابن الشجرى — حيدر آباد الدكن بالهند — ١٣٤٥ ه .
٣٠ — خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادى — بولاق ١٢٩٩ ه .
٣١ — الخصائص ، لابن جنى — تحقيق محمد على النجار — دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ — ١٩٥٦ .
٣٢ — الدرر اللوامع على همع الهوامع — لأحمد بن الأمين الشنقيطى — القاهرة ١٣٢٨ ه .
٣٣ — درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى — طبع الجوائب باستانبول ١٢٩٩ ه .
٣٤ — دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى — القاهرة ١٣٣١ ه .
٣٥ — ديوان الحطيئة — تحقيق نعمان أمين طه — القاهرة ١٩٥٨ .
٣٦ — ديوان رؤبة بن العجاج — تحقيق أهلورت — ليبزج ١٩٠٣ .
٣٧ — ديوان العجاج والزفيان — تحقيق أهلورت — برلين ١٩٠٣ .
٣٨ — ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد — القاهرة ١٩٦٥ .
٣٩ — ديوان الفرزدق — نشر عبد الله إسماعيل الصاوى ١٩٣٦ .
٤٠ — ديوان النابغة الذبيانى — صنعة ابن السكيت — تحقيق الدكتور شكرى فيصل — بيروت ١٩٦٨ .
٤١ — روح المعانى ، للألوسى — طبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٤٢ — سر صناعة الإعراب ، لابن جنى — تحقيق مصطفى السقا وآخرين — القاهرة ١٩٥٤ .
٤٣ — سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجى — نشر عبد المتعال الصعيدى — القاهرة ١٩٥٣ .
٤٤ — شرح أدب الكاتب للجواليقى — تقديم مصطفى صادق الرافعى — القاهرة ١٣٥٠ ه .
٤٥ — شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك — مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .

٤٦ – شرح حماسة أبي تمام ، للمرزوقي – تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٥١ – ١٩٥٣ .

٤٧ – شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الأستراباذي ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي – تحقيق محمد الزفزاف وآخرين – القاهرة ١٣٥٦ هـ .

٤٨ – شرح الشواهد للشنتمري – على هامش كتاب سيبويه – بولاق ١٣١٦ – ١٣١٧ هـ .

٤٩ – شرح شواهد الكشاف ، لمحب الدين أفندي – بولاق ١٢٨١ هـ .

٥١ – شرح شواهد المغنى ، للسيوطي – بتصحيح الشنقيطي – القاهرة ١٣٢٢ هـ .

٥١ – شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنباري – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٦٣ .

٥٢ – شرح ابن يعيش للمفصل – المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ).

٥٣ – شروح سقط الزند – تحقيق مصطفى السقا وآخرين – القاهرة ١٩٤٥ .

٥٤ – شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميري – مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .

٥٥ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – القاهرة ١٩٥٧ .

٥٦ – الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس – تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي – بيروت ١٩٦٣ .

٥٧ – الصحاح للجوهري = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر الجوهري – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – القاهرة ١٩٥٦ .

٥٨ – الصناعتين ، لأبي هلال العسكري – تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٢ .

٥٩ – طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي – تحقيق محمود شاكر – القاهرة ١٩٧٤ .

٦٠ – عبث الوليد ، لأبي العلاء المعري – القاهرة ١٩٧٠ .

٦١ – عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، للجبرتى – تحقيق حسن جوهر وآخرين – القاهرة ١٩٥٨ – ١٩٦٧ .
٦٢ – العقد الفريد ، لابن عبد ربه – تحقيق أحمد أمين وآخرين – القاهرة ١٩٤٨ – ١٩٥٣ .
٦٣ – العمدة فى صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيروانى – القاهرة ١٩٠٧ .
٦٤ – العينى = شرح الشواهد الكبرى – على هامش خزانة الأدب للبغدادى – بولاق ١٢٩٩ هـ .
٦٥ – العينى – على هامش شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – القاهرة (بلا تاريخ) .
٦٦ – الفرق بين الضاد والظاء ، للصاحب بن عباد – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – بغداد ١٩٥٨ .
٦٧ – فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال ، لأبى عبيد البكرى – تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس – الخرطوم ١٩٥٨ .
٦٨ – فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٧٣ .
٦٩ – القاموس المحيط ، للفيروزابادى – القاهرة ١٩١٣ .
٧٠ – القلب والإبدال ، لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوى فى اللسن العربى) تحقيق هفنر – بيروت ١٩٠٣ .
٧١ – الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته – القاهرة ١٩٥٦ .
٧٢ – الكتاب ، لسيبويه – بولاق ١٣١٦ – ١٣١٧ هـ .
٧٣ – لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٦٤ .
٧٤ – لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى – بولاق ١٣٠٠ – ١٣٠٧ هـ.
٧٥ – اللامات ، للزجاجى – تحقيق الدكتور مازن المبارك – دمشق دمشق ١٩٦٩ .

٧٦ — ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقزاز القيروانى — تحقيق المنجى الكعبى — الدار التونسية للنشر ١٩٧١ .
٧٧ — المؤتلف والمختلف ، للآمدى — تحقيق عبد الستار فراج — القاهرة ١٩٦١ .
٧٨ — مجالس ثعلب — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٩٦٠ .
٧٩ — مجالس العلماء ، للزجاجى — تحقيق عبد السلام هارون — الكويت ١٩٦٢ .
٨٠ — المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى — تحقيق على النجدى ناصف وآخرين — القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٨١ — المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، لابن سيدة الأندلسى — تحقيق مصطفى السقا وآخرين — القاهرة ١٩٥٨ وما بعدها .
٨٢ — مختارات ابن الشجرى = ديوان مختارات شعراء العرب — اختيار ابن الشجرى — القاهرة ١٣٠٦ هـ .
٨٣ — المخصص فى اللغة ، لابن سيدة الأندلسى — بولاق ١٣١٦ — ١٣٢١ هـ .
٨٤ — المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين — القاهرة ١٩٥٨ .
٨٥ — المعانى الكبير ، لابن قتيبة الدينورى — حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٤٩ .
٨٦ — مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام المصرى — تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — القاهرة (بلا تاريخ) .
٨٧ — مقاييس اللغة ، لابن فارس — تحقيق عبد السلام هارون — القاهرة ١٣٦٦ — ١٣٧١ هـ .
٨٨ — المقتضب ، لأبى العباس المبرد — تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٩٦٣ — ١٩٦٨ .
٨٩ — المنصف ، لابن جنى — شرح التصريف للمازنى — تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين — القاهرة ١٩٥٤ .

٩٠ ـ الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى ـ تحقيق على البجاوى ـ القاهرة ١٩٦٥ .

٩١ ـ النبات لأبى حنيفة الدينورى ـ نشر لوين ـ ليدن ١٩٥٣ .

٩٢ ـ النقائض = نقائض جرير والفرزدق ـ تحقيق أنطونى بيفان ـ ليدن ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ .

٩٣ ـ نهاية الأرب فى فنون الأدب ، لشهاب الدين النويرى ـ القاهرة ١٩٢٩ ـ ١٩٥٥ .

٩٤ ـ النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى ـ نشر سعيد الشرتونى ـ بيروت ١٨٩٤ .

٩٥ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ـ القاهرة ١٣٢٧هـ .

٩٦ ـ الوساطة بين المتنبى وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى ـ تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥١ .

رقم الإيداع ١٥٥٣/١٩٨٠

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالعباسية
تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة